مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 14 / العـدد 01 / مارس 2020 / ص ص 42 - 51

Journal home page: http://rss.lagh-univ.dz/
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

المرأة و التعليم في الجز ائر

Education and women in Algeria

ريم بن زايد [1]

[1] مخبر إستراتيجيات السكان و التنمية المستدامة ، جامعة تلمسان (الجزائر) ، rim_demo83@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/06/01 تاريخ القبول: 2020/01/25 تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:

إن التعليم بمختلف مستوياته هو الركيزة الأساسية لبناء المجتمع و تطوره و هو حق أساسي لكل فرد من أفراده دون تمييز، بحيث انه يؤثر بشكل مباشر و يتأثر بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، فهو الوسيلة الأمثل للخروج من دائرة الفقر و الجهل و التخلف و تحقيق تنمية على مستوى الفردي و الجماعي.

حاليا أصبح تقدم المجتمعات يقاس بمدى التقدم المحقق في مجال التعليم، و تعليم المرأة هو أحد الاستثمارات الهامة التي يمكن للبلد ما أن يحققها في المستقبل و هذا باعتبارها تمثل نصف المجتمع و بالتالي نصف طاقته الإنتاجية.

لقد اهتمت الجزائر اهتماما كبيرا بتشجيع تعليم المرأة و تطويره، و هذا بفضل ديموقراطية التعليم و مجانيته، مما مكنها من تحقيق قفزة نوعية في التعليم في جميع الأطوار، إضافة الى تراجع الأمية.

كلمات مفتاحية: تعليم المرأة، الأمية، التعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي، التعليم العالي، معدلات التمدرس.

ABSTRACT:

The education is the main pillar in the construction and development of the particular community, and the perfect means to get rid from poverty, unawareness and illiteracy, because it effects and get affected directly with the socio-economic development.

Actually, the progress of societies relies on the progress in the educational field, and women's education is one of the important investments because she presents the half of society, thus; its half of productive capacity.

Algeria has quitely looked after encouragement and development of the education of woman, and this due to its democracy and freeness which decreased the rate of illiteracy.

Keywords: The education of women, illiteracy, the primary, middle, and secondary, high education, the educational rate.

- المؤلف المرسل: ريم بن زايد ، الايميل: rim_demo83@hotmail.fr

1- مقدمة:

يعتبر التعليم أحد أبرز وأهم الحقوق التي يجب منحها للإنسان بغض النظر عن جنسه، ويشمل ذلك فئة وجنس النساء والفتيات، ولا يقل أهمية عن تعليم الرجل على الإطلاق، حيث إنه يعتمد في تعليمه على أمه قبل المدرسة، وظهر ذلك في قول الشاعر حافظ إبراهيم "الأم مدرسة إذا أعددتها أعدت شعباً طيب الأعراق"، ومن هنا تكمن أهمية تعليم الفتيات فيما يلي:

- إن تعليم الفتاة يعمل على إكسابها المعارف والمعلومات والمهارات التعليمية النظرية والتطبيقية الأساسية التي تمكنها من القيام بأنشطة حياتها ومسؤولياتها الكبيرة اليومية والمستقبلية على أكمل وجه.
- يعزز العلم وعي الفتاة ويعمل على تنمية قدراتها مما ينعكس إيجاباً على قدرتها على التعامل مع أطفالها مستقبلاً، وتربيتهم وتنشئتهم التنشئة السليمة القائمة على الأسس العلمية والتربوية السليمة، وبالتالي تخرج على يدها أجيالاً مثقفة واعية قادرة على النهوض بالمجتمع المستقر الخالي من المشاكل والجرائم.
- يؤمن العلم ما يسمى بالاستقلال المادي للمرأة، وذلك من خلال منحها دخلاً شهرياً خاص بها يمكنها من خلاله تحقيق الاستقلال وعدم التبعية لغيرها، سواء لأحد من أفراد أسرتها أو زوجها، مما يضمن لها حرية القرار.
- يمنح العلم للمرأة مكانة اجتماعية بين أفراد المجتمع، حيث يتيح لها تحقيق ذاتها وطموحها، وعدم اقتصار دورها على العمل داخل المنزل، وكذلك تساند زوجها مادياً وتساعده على توفير مستلزمات الحياة المختلفة الأساسية وغير الأساسية، مما يحقق لهم العيش الكريم.
- يزيد التعليم من وعي المرأة بحقوقها، ويُعرفها على أهم واجباتها، كما ينمي وعيها حول الاهتمام بنفسها وبعائلتها، مما يضمن لها حياة صحية سليمة إلى أقصى حد ممكن.

لقد أولت الجزائر إلى جانب بلدان المغرب العربي اهتماما كبيرا بتشجيع تعليم المرأة و تطويره، و هذا بفضل ديموقراطية التعليم و مجانيته.

2- اهتمام الجزائر بتعليم و تدريب المرأة:

لقد حرصت الدولة الجزائرية على تطوير التعليم والتكوين، وفي هذا الإطار حققت المرأة الجزائرية قفزة نوعية في التعليم سواء من حيث أعداد النساء والفتيات المتعلمات أو من حيث تراجع نسبة الأمية. وتعد ميزانية وزارة التربية ثاني ميزانية في الدولة. وتقدر ب 476 مليار دج (2008-2009)، يخصص منها ما قيمته 100 مليار دينار لبناء المؤسسات التربوية و 6 ملايير دينار للمنح المدرسية و 6.5 ملايير دينار للكتب المدرسية ومليارا دينار للنقل المدرسي و 12 مليار دج للإطعام المدرسي.

- فعلى صعيد السياسات استكملت الجزائر الإصلاح الشامل للنظام التربوي و هو اليوم حيز التنفيذ، إذ تم إصلاح المناهج والبرامج التعليمية لكل الأطوار من الابتدائي إلى الثانوي، كما أعيد النظر في المواقيت والطرائق و اعتمدت المقاربة بالكفاءات في التربية والتعليم حيث وضع مخطط لتكوين المكونين ونصبت لجنة الاعتماد والمصادقة التي تقوم باعتماد الكتب المدرسية الجديدة وكل الوثائق التربوية المرافقة.

- لقد أدمجت في البرامج، أبعاد جديدة كحقوق الإنسان وحقوق الطفل ومحاربة التمييز ضد المرأة والحق الدولي الإنساني، كما تم تطوير وتعميم التربية السكانية والتربية الصحية والتربية البيئية مع الاستفادة من تجربة التربية الشمولية، كل هذه الأبعاد تكوّن الصرح الذي تنبني عليه التربية على المواطنة وتكوين مواطن الغد. فالمبادئ التي تلقنها المدرسة الجزائرية للطفل على ضوء الأهداف والمبادئ الجديدة للإصلاح، تتعلق بالقيم الإنسانية النبيلة كالسلم والتسامح ونبذ العنف وتقبل الآخر واحترامه مع نبذ كل أشكال التمييز، والتعاون والتضامن إلخ... وكل هذه القيم مستوحاة من تعاليم ديننا الحنيف.

وأعيدت هيكلة التعليم الثانوي، حيث تم تقليص عدد الشعب وقسم التعليم ما بعد الإجباري إلى تعليم عام وتكنولوجي إلى جانب التكوين المهني وهو تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

كما عرف التعليم العالي إصلاحات تتمثل خاصة في تبني: نظام ليسانس – ماستر- دكتوراه، من شأنها جعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل، من جهة، في إعطاء الشباب فرصة الاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل، ومن جهة أخرى، في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي الاقتصادي بإمداده بموارد بشرية نوعية.

أما على المستوى القانوني فقد كرس القانون الجديد رقم 08 -04 المؤرخ في 23 يناير 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المبادئ الدستورية المتعلقة بمجانية التعليم في جميع المستويات وإجباريته لجميع الفتيات والفتيان البالغين ست (6) سنوات إلى ست عشرة (16) سنة كاملة وديمقراطيته مع مراعاة النوع الاجتماعي من خلال تعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي.

2-1- مجال التدريب و التكوين المهني

سعيا إلى إدماج المرأة و تمكينها، و توفير فرص التدريب و التأهيل النوعي و تشجيع التشغيل، وضعت الدولة عدة ميكانيزمات اهمها (والأسرة، 2010، صفحة 23):

- إنشاء فروع منتدبة و ملحقات و مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للفتيات في هذه المناطق للالتحاق بها.
- إدراج النساء الماكثات في البيوت ضمن المستفيدين من التكوين المهني.
- تمديد السن القانونية القصوى للتكوين المهني من 25 إلى 30 سنة للسماح للفئات الخاصة من النساء كالمطلقات و السعفات من التكوين عن طريق التمهين.
- إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية و التكوين المهني الموجهة للنساء الحرفيات و كل اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة.
- تشجيع التكوين التحضيري الذي يدوم 6 أشهر، يدمج بعدها المتربص في الأقسام للحصول على الشهادة الأولى بالنسبة للشباب الذين تجاوز سن التمدرس، و النساء الماكثات في البيوت بغض النظر عن شرط السن.

- إن الاهتمام بقطاع التكوين يسمح بتطوير و تكوين النساء الماكثات في البيوت، و هذه المبادرة تسمح بتوسيع نسبة الفتيات المتربصات و منحهن فرصة للحصول على تأهيل يمكنهن من إنجاز عمل منتج و المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل آليات مرافقة للاندماج الاقتصادي.

3- تعليم المرأة في الجزائر و اقع و معطيات:

3-1- المرأة و الأمية:

تعتبر الأمية من الأهم العوائق الأساسية التي تتقف أمام تنمية المرأة، فهي تؤثر بشكل كبير على دورها داخل الأسرة و المجتمع، و تضعف قدراتها على المساهمة في التنمية الشاملة، إضافة إلى تدهور حالتها في شتى المجالات، فالأمية كما يقال تزيد من حدة الفقر في المجتمع.

الجدول 1. تطور معدلات الأمية حسب الجنس في الجزائر (ONS, collection statistiques N°142, 2008)

السنوات	الذكور	الإناث	المجموع
1966	62,3	85,4	74,6
1977	48,2	74,3	58,1
1987	30,75	56,66	43,62
1998	23,65	40,27	31,9
2008	15.6	29	22,3

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة الأمية في الجزائر شهدت انخفاض مستمر من أول تعداد سنة 1966 إلى غاية أخر تعداد سنة 2008 بحيث انخفضت النسبة ب 52.3 نقطة.

ما هو ملاحظ أنه بفضل سياسة التعليم و مجانيته و رغم بقاء فجوة بين معدلات الأمية الاناث و الذكور، إلا أن معدلات الأمية للإناث شهد انخفاض كبيرا فبعدما كان يقدر ب أكثر من 90 % بعد الاستقلال أصبح يقدر ب 15,5% سنة 2010 (سميرة، 2015، صفحة 137).

3-2- المرأة و التعليم بجميع أطواره:

يمثل التعليم أكبر استثمار يمكن للدول أن ترصده، من أجل بناء المجتمعات تتمع بالازدهار، و الصحة الجيدة و الإنصاف، فهو يطلق كل الطاقات البشرية و يحسن سبل معيشة الأفراد في الوقت الراهن و الأجيال القادمة.

3-2-1- التعليم الابتدائي:

التعليم الابتدائي حق أساسي للكل طفل في هذا العالم، لقد لعبت سياسة تنمية التعليم و مجانيته سواء في الجزائر ، دور فعال في زيادة أعداد التلاميذ من كلا الجنسين.

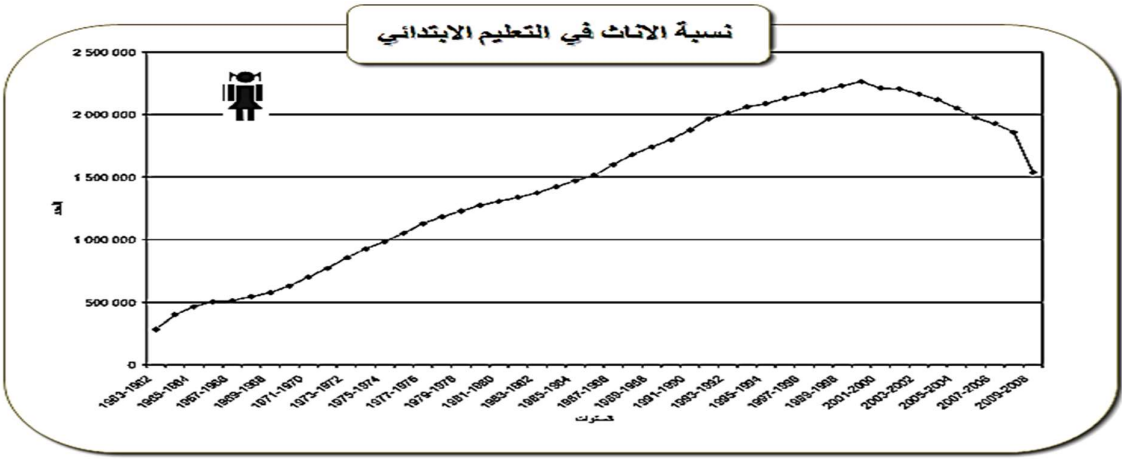

التمثيل البياني 1. تطورنسبة الإناث في التعليم الابتدائي في الجزائر(المصدر: (بوطيبة، 2010، صفحة 72)).

إن التمدرس الكثيف للبنات في الابتدائي هو أحد العناصر الملحوظة في المنظومة التربوية ، فقد حققت الجزائر انجازا هاما فيما يتعلق بتقليص التفاوت في التمدرس بين الجنسين، فقد أصبحت البنات في سن التمدرس أكثر إقبالا على المدارس مقارنة بالسنوات الأولى للاستقلال، فبعدما كان يقدر عدد التلميذات الابتدائي لا يتجاوز 3 ألاف سنة 1963(بوطيبة، 2010، صفحة 86) أصبح الان أكثر من مليونين.

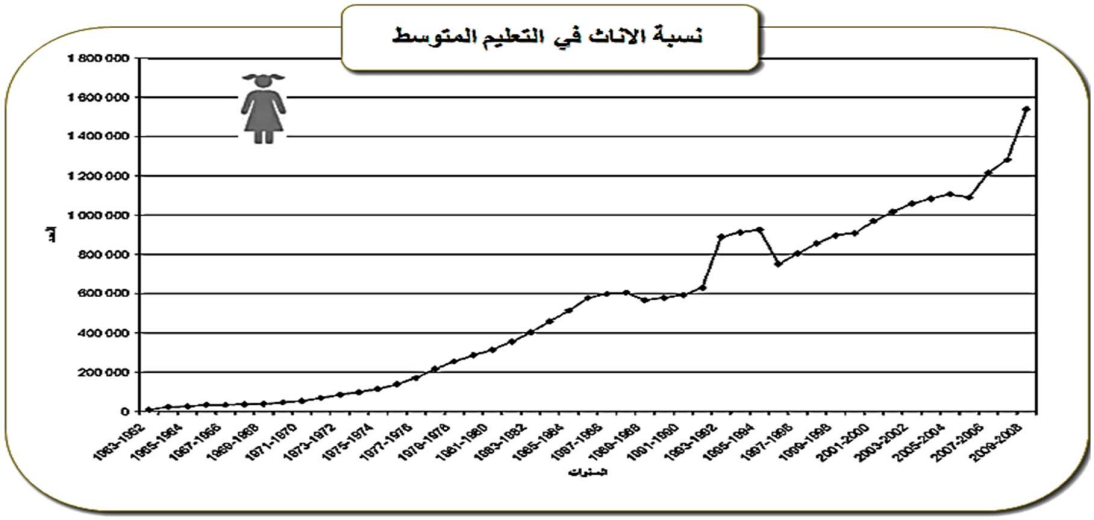

التمثيل البياني 2. تطورنسبة الإناث في التعليم المتوسط في الجزائر(المصدر: (بوطيبة، 2010، صفحة 8.)).

لقد تضاعف عدد الإناث في التعليم المتوسط، و ارتفعت نسبتهن من إجمالي التلاميذ، فبعدما كان العدد يقدر ب 8815 فقط سنة 1963 بنسبة 28,63% (بوطيبة، 2010، صفحة 86)، أصبح العدد يقدر 1414800 تلميذة في الموسم الدراسي 2011- 2012 بنسبة مقدرة ب 48,43% (ONS, Algerie en quelque chifres 2011-2013, 2014, p. 28).

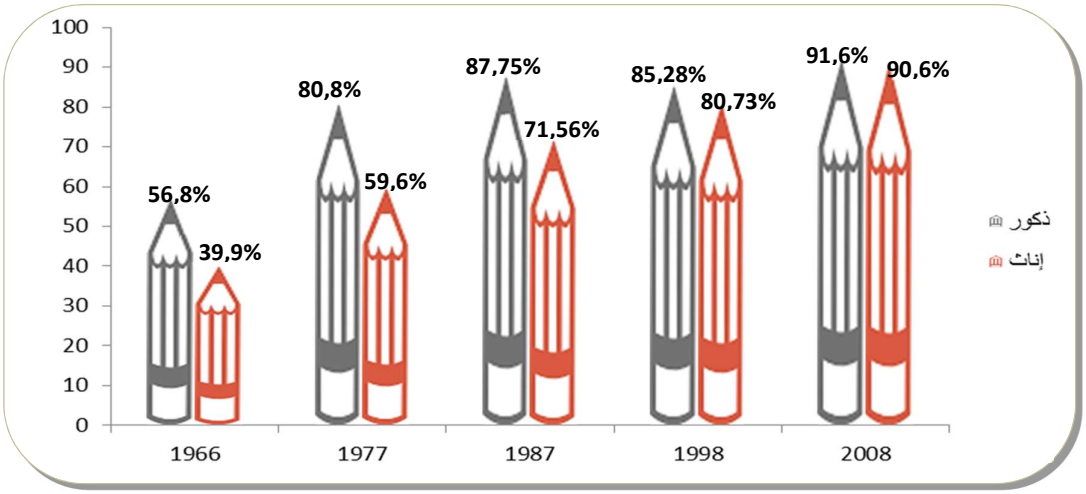

التمثيل البياني 3. تطور معدل التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة بين الجنسين

(Source: ONS, Rétrospectives statistiques 1970-1996, édition 1999، et collection statistiques N°142 le principal résultat de RGPH2008**).**

بالنسبة لمعدل التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة حسب الجنس فنجد أن هناك تحسن ملحوظ مع وجود فارق في كبير معدل التمدرس بين الذكور و الإناث في السنوات الأولى بعد الاستقلال حيث كان يقدر ب 56.8% ذكور و 39.9% إناث، ليتقلص تدريجيا ليصبح المعدل بالنسبة لكلا الجنسي متقارب في تعداد 2008 بنسبة (91.6% ذكور و90.6% إناث) بفارق نقطة فقط وهذا بفضل الأثر الفعال للمجانية التعليم في البلاد.

3-2-2- التعليم الثانوي:

يكتسي التعليم الثانوي أهمية بالغة ضمن نظام التعليم، من حيث كونه حلقة وصل بين التعليم الأساسي و التعليم العالي.

لقد شهد التعليم الثانوي في الجزائر تزايد كبير في عدد الطلبة و هدا راجع إلى السياسة التعليمية الهادفة إلى تشجيع التعليم الثانوي والتقني وفقا للاحتياجات المطلوبة والمتوقعة في المستقبل.

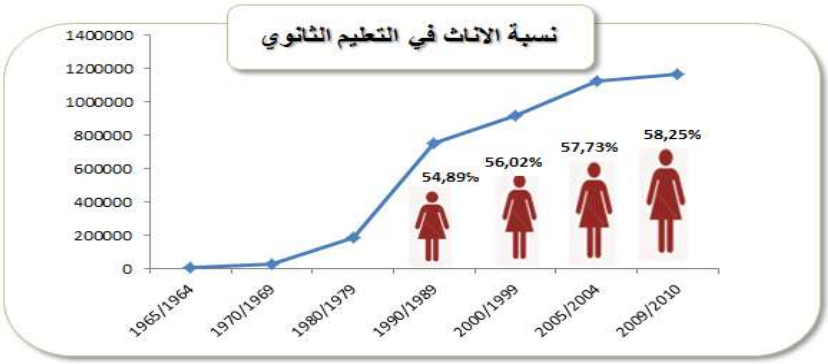

التمثيل البياني 4. تطور نسبة الإناث في التعليم الثانوي في الجزائر المصدر: (ONS, Rétrospéctives statistiques 1962-2011, 2011) (ONS, Algérie en quelques chifes 2000, 2001).

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن الفتيات فرضن أنفسهن بشكل قوي في التعليم الثانوي، مقارنة بالسنوات الأولى للاستقلال، حيث كانت تقدر نسبة الإناث في التعليم الثانوي ب 25%من مجموع الطلبة، لتصل إلى 58،25% في الموسم الدراسي 2009-2010.

3-2-3- التعليم العالي:

على غرار قطاع التربية يعتبر قطاع التعليم العالي من أولويات السياسة التعليمية باعتباره يعتبر المرحلة الأخيرة في اكتساب المعارف المؤهلة لدخول في سوق العمل.

لقد سمح التعليم للمرأة بدخول الجامعات و اكتساب مهارات و كفاءات مكنتها من الحصول على شهادات في مختلف التخصصات.

3-2-3-1- صفوف التدرج:

كان يتمثل طور التدرج في التعليم العالي في النظام الكلاسيكي السابق في: تكوين طويل المدى الذي يتوج بدبلوم الليسانس (الباكالوريا + 4 سنوات) إضافة إلى دبلوم الهندسة(بالبكلوريا + 5 سنوات)، و تكوين قصير المدى الذي يتوج بدبلوم تقني سامي، و شهادة دراسات الجامعية التطبيقية (باكالوريا + 3 سنوات).

أما في النظام التعليمي الجديد ال م د ،الذي تم فيه تقليص مدة التكوين العالي، حيث أصبح التكوين في صفوف التدرج مدته ثلاث سنوات بعد البكالوريا و يتوج بشهادة الليسانس و نفس الشيء بالنسبة للهندسة.

الجدول 2. تطور نسبة الإناث في صفوف التدرج في الجامعات (المصدر: (العلمي، 2012، صفحة 32)**).**

السنوات	1972	1992	2002	2011
%الذكور	77	61	50	41
%الإناث	23	39	50	59

من خلال المعطيات الخاصة بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، فإننا نلاحظ بأن الإناث فرضن أنفسهن بقوة في التعليم العالي في الجزائر، و هذا أكبر دليل على ارتفاع معدلات النجاح الاناث في البكالوريا، و رغبة الكثير منهن

في مواصلة الدراسة و الحصول على الشهادات الجامعية تؤهلها للدخول إلى ميدان الشغل، فقد انتقلت النسبة من 23 % في بداية السبعينات إلى 59 %مع 2011 بزيادة قدرها 36 نقطة.

3-2-3-2- خريجي الجامعة:

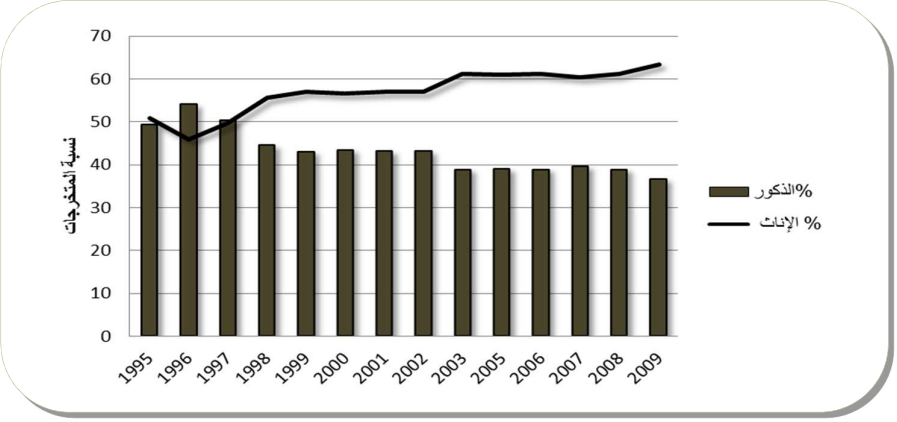

التمثيل البياني 5. تطورنسب الإناث المتخرجات من الجامعة (المصدر: (العلمي، 2012)).

من خلال التمثيل المعطيات المتعلقة بنسبة المتخرجين من الجامعة، نلاحظ تفوق جنس الإناث مقارنة بجنس الذكور و هذا في معظم السنوات، ففي سنة 1995 كانت نسبة التخرج متقاربة بالنسبة لكلا الجنسين و تقدر ب 50% لتبلغ نسبة الإناث أقصاها ب 63,4% سنة 2009 مقابل 36,6% ذكور، و هذا راجع إلى أن معظم الذكور يلجأ بعد البكالوريا إلى البحث عن عمل أو تكوين مهني و عدم مواصلتهم للدراسة عكس الإناث.

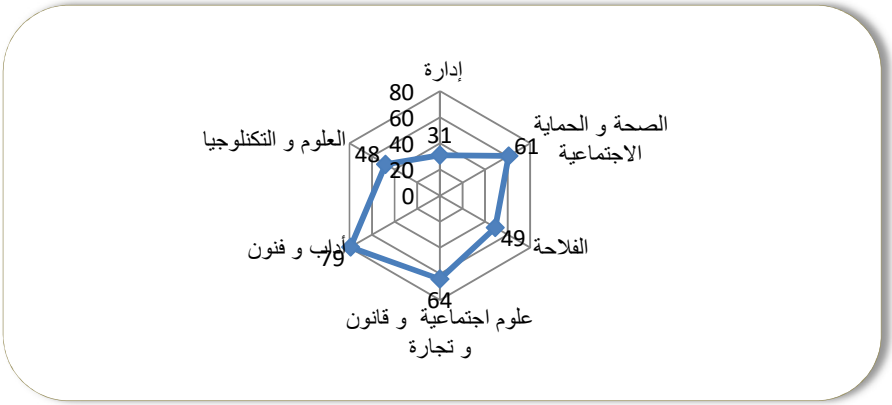

التمثيل البياني 6. نسبة الشهادات التي تحصلن عليها الإناث في الجامعات سنة 2010

(Source: (l'unisco, 2011, p. 215))

أما بالنسبة للشهادات الجامعية المتحصل عليها من طرف الإناث ، نجد أن هناك هيمنة كبيرة للشعب الآداب و الفنون و شعبة العلوم الاجتماعية و القانون و التجارة بنسب مقدرة ب 79 % و 64 % على التوالي، ثم تليهما كل من تخصصات الصحة و الخدمات الاجتماعية ب 61 % و هذا راجع إلى رغبة معظم الإناث إلى مزاولة هذه التخصصات

و هذا نظرا لتلاؤمها مع مهن التي تساعد معظم الفتيات مثلا التعليم، المحاماة، الطب التمريض ... إلخ فهذه المهن نسوية أكثر منها رجالية.

أما في المرتبة الرابعة نجد كل من تخصصات العلوم و التكنلوجيا و الفلاحة بنسب مقدرة ب 49%، ثم في الأخير الإدارة بنسبة 30%، و هذه التخصصات نجد فيها نسبة الذكور بكثرة.

3-2-3-3- صف ما بعد التدرج:

بالنسبة للتعليم ما بعد التدرج نعني به مواصلة المسار الدراسي بعد الليسانس، و هذا في الماجستير سابقا و الماستر حاليا و مدة التكوين فيه 2 سنوات، حيث يسمح بمتابعة التكوين الجامعي و الحصول على تخصص يمكن للطالب فيه متابعته في الدكتوراه.

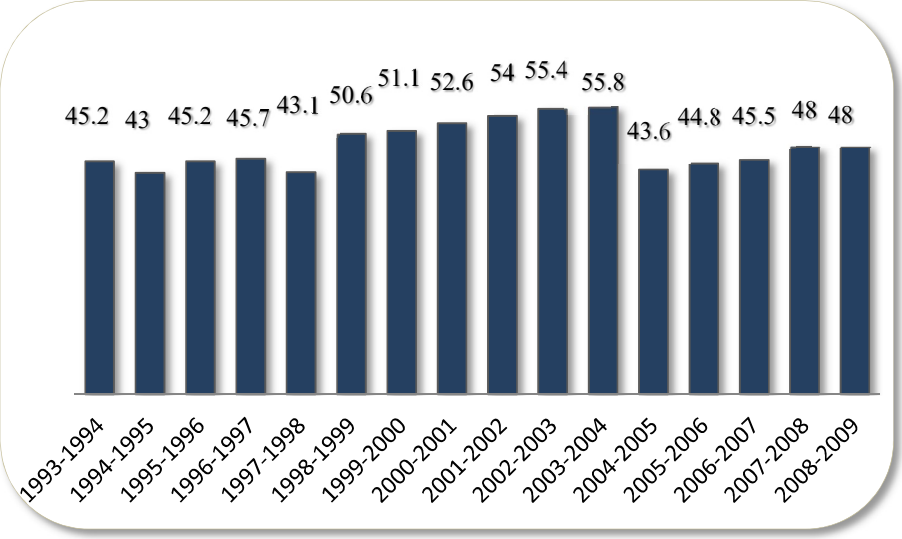

التمثيل البياني 7. تطور نسبة الإناث المسجلات في صفوف ما بعد التدرج (المصدر: (العلمي، 2012)).

من خلال التمثيل البياني للمعطيات الإحصائية نلاحظ أن الإناث مازلن يفرضن أنفسهن بقوة، و هذا في جميع الأطوار التعليمية الخاصة بالتعليم العالي، فبالنسبة للطور ما بعد التدرج تشارك الإناث فيه بشكل كبير بنسب تقترب من 50% و هذا أكبر دليل على تحسن وضعية المرأة في المجتمع الجزائري.

3-2-4- التكوين و التعليم المهني:

يشكل قطاع التكوين و التعليم المهني قطبا استراتيجيا هاما في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد، فهو يضمن يد عاملة مؤهلة للتلبية حاجيات سوق العمل مستقبلاً، و ترقية الفئات الخاصة للمجتمع و خاصة الفتيات منهم و بالخصوص في المناطق الريفية، و إدماجها في التنمية الشاملة و تمكينها في جميع المجالات و إعطائها القدرة على الاعتماد على نفسها.

الجدول 3. تطور نسبة المنخرطين في مراكز التكوين المهني (المصدر: (MFEP, 2014) **).**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ذكور	60,3%	%52,7	%55,7	%53,5	56%	62,5%	59,7%	%64,1	%65,66	%64,7
إناث	39,7%	%47,3	%44,3	%46,5	44%	%37,5	40,3	%35,9	%34,4	%35,3

لقد احتلت المرأة مكانة هامة في قطاع التكوين و التعليم المهني في الجزائر و هذا عبر كامل التراب الوطني،حيث قدر عدد الإناث في هذا القطاع في 31 ديسمبر 2009 ب 190.740 امرأة موزعة على 20 تخصص مهني (Alérienne, 2010, p. 61).

إن الانخفاض الحاصل في عدد الإناث في هذا القطاع من سنة 2007 حتى 2009 راجع إلى مزاولة الإناث للتعليم في صفوف الثانوي و الجامعي.

4- الخاتمة:

من خلال كل هذا نقول أن التعليم هو العنصر الرئيسي للتمكين و تحسين وضعيةا المرأة في شتى الميادين، فهو أحد الأسباب الرئيسية لرقيها و تقدم مستواها، و زيادة مساهمتها الفعالة داخل الأسرة و المجتمع ككل، و هذا من شأنه أن يدعم التنمية البشرية، و يكون فاعلا مهما في فهم المرأة لحقوقها.

ففي الجزائر لعبت ديموقراطية التعليم و مجانيته دور كبير في تحسين وضع المرأة و تشجيع تعليمها، فقد حققت المرأة الجزائرية مكانة هامة في قطاع التعليم في جميع الاطوار، فنجد انه في بعض الأطوار فاقت نسبة الإناث الذكور كالثانوي و الجامعي مقارنة بالسنوات الأولى للاستقلال.

- قائمة المراجع:

1. الدليل الإحصائي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
2. فيصل بوطيبة. (2010). العائد من التعليم في الجزائر، دكتورا في الاقتصاد، تخصص تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
3. ملاك سميرة, المرأة القائد بالإدارة في الجزائر, ماجستير علم الاجتماع, قسم العلو م الاجتماعية و الإنسانية، جامعة سطيف 2، الجزائر ,2014-2015.
4. وزارة التربية و التعليم.
5. وزارة التكوين و التعلم المهني.
6. الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا المرأة و الأسرة ، تقرير الوطني لمؤتمر بكين+15
7. Gouvernement Algérienne. (2010). 2éme Rapport National sur les objectives millénaire pour le développement.
8. Institue statistique de l'Unesco. (2011). Recueil des données mondiale sur l'éducation, statistique comparé sur l'éducation dans le monde.
9. Ministère de l'Education National.
10. ONS. (2008). Collection statistique N°80 et N°142.
11. ONS. (1999). Rétrospectives statistiques 1970-1996.
12. www.mfep.gov.dz. 2016-03-31 a 18 :13